مسالك الوصول إلى مدارك الأصول لأبي الحسن الأنصاري
تقديما ودراسة

masalik alwusul 'iilaa madarik al'usul to Abi Hassan al-Ansari, presentation and study

د.جمال حاروش
جامعة الجزائر 1 **(الجزائر)**
البريد الالكتروني: d.harrouche@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/01 **تاريخ القبول للنشر:** 2023/12/31 **تاريخ النشر:** 2023/12/31

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص

تتناول هذه الدراسة شخصية العلامة أبي الحسن الأنصاري السجلماسي الجزائري (1057هـ) ومنظومته: مسالك الوصول إلى مدارك الأصول، التي ضمنها مفتاح الوصول للتلمساني (771هـ) وزاد عليه مباحث المقدمات والاجتهاد والتقليد، تهدف إلى إبراز شخصية الناظم العلمية والتعريف بهذه المنظومة المتميزة في التأليف الأصولي.

وقد وظَّفتُ لأجل ذلك المنهجين التاريخي والوصفي، وخلصت إلى نتائج مهمة منها: قوة الناظم العلمية ومشاركته الواسعة في التأليف والتعليم، متانة هذه المنظومة مادة وأسلوبا، وأوَّليَّتها في باب بناء الفروع على الأصول نظما.

الكلمات المفتاحية: مسالك الوصول؛ علي الأنصاري؛ مفتاح الوصول؛ تخريج الفروع؛ السجلماسي.

Abstract:

This study deals with the character of the scholar Abi Hassan al-Ansari al-Sijilmasi (1057 AH) and his distinct poem: masalik alwusul 'iilaa madarik al'usul, which included the book: miftah alwusul to Telemcani (771 AH), supplementing questions of introductions, judgments and diligence, it aims to highlight the author's scientific personality and introduce this distinct poem to fundamentalist authorship.

The historical and descriptive curriculum has been used for this purpose, and has come to important conclusions, including: the scientific strength of the author and his extensive participation in authorship and teaching, the strength of this poem in material and style, and its primacy in poetry.

***key words**:* masalik alwusul; ali al-Ansari; miftah alwusul; takhrij alfurue; al-Sijilmasi.

مقدّمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنَّ العناية بتراث الأمة تشريف وتكليف، ذلك لأنه من حفظ العلم وأداء الأمانة، فكلما زاد التشريف عظم التكليف، ومن صور ذلك دراسة المخطوطات وتحقيقها وفهرستها وحفظها وصيانتها، خاصة ذوات النسخ الفريدة كما هو الحال في المخطوط محل الدراسة.

هذه الدراسة تتناول عَلَما وأثرا علميا، أما الأول فهو العلامة أبو الحسن علي بن عبد الواحد الأنصاري السجلماسي الجزائري (1057هـ)، وأما الآخر فهو أحد أهم آثاره وهو منظومته: «مسالك الوصول إلى مدارك الأصول»، التي عقد فيها مسائل مفتاح الوصول للشريف التلمساني (771هـ) رحمه الله، وزاد عليه ما لم يتناوله كالمقدمات ومباحث الاجتهاد والتقليد، فتمت منظومة جامعة لأهم مسائل علم أصول الفقه مع التطبيق والتمثيل، وكانت بذلك أول نظم أصولي على طريقة تخريج الفروع على الأصول.

ولما كان للناظم رحمه الله مشاركة ذات أثر في علوم شتى، ولم تكن من العناية بالمحل المرضي؛ أحببت أن أوجه قلمي صوب بعض تراثه المخطوط دراسة وتحقيقا، فطفقت أقتفي آثاره وأتطلب مواضعها في خزائن المخطوطات، وكان من ثمار ذلك هذه الدراسة التي بين أيديها.

إشكالية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتجيب على إشكالية تمثلها الأسئلة التالية:

1- هل تصح نسبة هذه المنظومة للأنصاري رحمه الله؟

2- هل هي نظم مستقل أم مبني على نموذج سابق؟

3- إذا ثبت أنه مبني على غيره فهل هو سابق فيه أم مسبوق؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث كغيره من البحوث التراثية إلى أمرين:

الأول: إبراز شخصية المؤلف والتعريف بها وبآثارها.

الثاني: دراسة الكتاب محل البحث تعريفا به أو نشرا له.

الدراسات السابقة:

هذا البحث ذو شقين، أحدهما يتعلق بحياة الناظم، والثاني يتعلق بالمنظومة، أما الثاني فلم أقف على من درس المنظومة أو نشرها قبل هذه الدراسة، وأما الأول فقد وُجدت دراسات حول الناظم منها:

1-المقدمة الدراسية لكتاب «شرح اليواقيت الثمينة» تحقيق: د.عبد الباقي بدوي.

2-المقدمة الدراسية لكتاب «شرح اليواقيت الثمينة» تحقيق د.كمال بلحركة.

3-دراسة الأستاذ بلقاسم سعد الله ضمن كتاب «تاريخ الجزائر الثقافي».

وقد استفدت منها في بعض الجوانب، وزدت عليها وصححت بعض المعلومات، وكان أكثرها أثرا الدراسة الثالثة.

منهج البحث:

وظفت من أجل تحقيق هذا الهدف المنهج الاسترادادي (التاريخي) في دراسة حياة الناظم، والمنهج الوصفي فيما يتعلق بدراسة المنظومة توثيقا وتقييما باعتماد أداة التحليل.

خطة البحث:

اشتملت هذه الدراسة على مقدمة ومبحثين وخاتمة؛ أما المقدمة فقد انطوت على ما مرَّ سابقا، وأما المبحث الأول فتضمن سيرة الناظم، وفيه مطلبان: الأول في سيرته الشخصية، والثاني: في سيرته العلمية، وأما المبحث الثاني، فتضمن دارسة المنظومة، وفيه مطلبان: الأول دراسة توثيقية، والثاني: دراسة تقييمية، وأما الخاتمة فقد اشتملت على أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: دراسة في سيرة الناظم

المطلب الأول: سيرته الشخصية:

اسمه ونسبه:

هو: علي بن عبد الواحد بن محمد بن عبد الله، الأنصاري، السجلماسي، السَّلوي، الجزائري.

كنيته: أبو الحسن، وأبو الصلاح.

فالأنصاري؛ نسبة إلى الأنصار، وإلى سعد بن عبادة رضي الله عنه خاصة، (الثعالبي، 2020، صفحة 70)، والسِّجلماسي؛ نسبة إلى سِجِلماسة حيث مولده ومكان نشأته، وهي ثاني مدينة أسست في المغرب بعد القيروان سنة (140هـ) (أقبوش، 2021؛ أقبوش، 2021)، وأما السَّلوي فنسبة إلى مدينة «سَلا» المغربية التي هاجر إليها بعد خروجه من زاوية «الدِّلاء»، وأما الجزائري؛ فنسبة إلى مستقره الأخير بعد رحلته إلى الحج، حيث دخلها وتوفي بها.

مولده ونشأته:

ولد الناظم رحمه الله في سِجلماسة، في إقليم تَافِيلَالت (الثعالبي، 2020، صفحة 70)، ولا يعلم تاريخ ولادته تحديدا، لكن يحتمل أنه ولد بعد سنة (990هـ)، لأنه إنْ قدرنا رحلته إلى فاس كانت قبل سنة (1012هـ) كما سيأتي، فما بينهما سن مناسب للرحلة.

أسرته:

لم تعسفنا المصادر بذكر الكثير عن أسرته؛ أصوله وفروعه، وهل كان فيهم من اشتغل بالعلم، والمؤكد أن له ثلاثة أبناء على الأقل، ذكرين وبنت، أما البنت فهي التي تزوجها عيسى الثعالبي (العياشي، 2006، صفحة 183/2)، وأما الذكور فأحدهما اسمه محمد، هو الذي صنف الناظم رحمه الله شرح الآجرومية له، والآخر ذكره في شرحه هذا ولم يسمِّه (الأنصاري، 2018، صفحة 43).

وفاته:

في عام (1057هـ) اجتاح الطاعون مدينة الجزائر (العياشي، 2006، صفحة 183/2)، وكان الناظم ممَّن أصيب به، فمات منه في أواخر شعبان مِن السنة نفسها، رحمه الله وتقبله في الشهداء، (الثعالبي، 2020، صفحة 73).

وذكر صاحب «دوحة الناشر» أنه توفي عام (1054هـ) (الإفراني، 2004، صفحة 243)، وتبعه عليه غيره، لكن ما ذكره تلميذه وصهره أبو مهدي أوثق وأصح.

المطلب الثاني: سيرته العلمية

طلبه للعلم ورحلته:

اشتغل الأنصاري في بادئ أمره بالعلم وتوجه إليه، ولعل ذلك كان بتحريض من والده، أو ممن له ولاية عليه آنذاك، فقرأ القرآن وحفظه، ودرس بعض متون العلم، وكان ذلك كله في بلده الذي نشأ فيه، وهو سِجلماسة، وبعد أنِ استوى عوده في العلم، وتاقت نفسه للمزيد؛ قصد الرحلة للاستزادة، فتوجه إلى أشهر حواضر العلم في بلده وهي مدينة «فاس»، وكانت إذ ذاك عامرة بأساطين العلم ورواده، فانتقى منهم واختار، وجالس واستنار.

قال تلميذه أبو مهدي: «نشأ رحمه الله ببلده سِجلماسة على الاشتغال، فقرأ بها القرآن، وعدة متون، وظهرت براعةُ حافظتِه ... ثم رحل إلى فاس، فأدرك بها جلة العلماء، فأخذ عنهم بها في فنون، وخاض في مفروض منها مسنون؛ حديثا، وتفسيرا، وفقها، وأصلين، وعربية، وبلاغة، ومنطقا، وسِيرا، وتاريخا، وأدبا، وتقريضا، وإنشاء، وغير ذلك» (الثعالبي، 2020، صفحة 70).

وقد خوَّل له حرصه على العلم والاجتهاد في تحصيله؛ التمكن من غالب فنونه التي كان يتعاطاها أهل عصره، قال أبو مهدي: «وكان رحمه الله بالمكان المكين من الحرص على العلم» (الثعالبي، 2020، صفحة 73).

وكان عُظم استفادته من ثلاثة أعلام، تخرَّج بهم واعتمد في تحصيله عليهم، وهم: محمد بن أبي بكر الدِّلائي، وأبو العباس المقري التلمساني، وعبد الله ابن طاهر الحسني السجلماسي، وسيأتي ذكرهم في شيوخه، وذكر الثعالبي أنَّ اختصاصه كان بالدِّلائي أكثر، واستفادته منه أوفر، فقال: «وكانت ملازمته للثاني أكثر، ذكر لي أنه لازمه ثلاثا وعشرين سنة» (الثعالبي، 2020، صفحة 72)، ويغلب على الظن أنَّ ملازمته له كانت في الزاوية الدِّلائية التي استقر فيها سنة (1012هـ) ، واستقر فيها يدرِّس حتى توفي سنة (1046هـ) (حجي، 1988، صفحة 81).

ثم انتقل إلى مدينة «سَلَا» لتدريس العلم، واشتغل بالتأليف؛ فألف جملة مؤلفات (المقري، 1968، صفحة 479/2)، ثم ارتحل عنها إلى الحج مفتتح سنة (1043هـ) أو قبيلها بيسير، فمر على الإسكندرية، ولقي بها أعلاما، وحج من عامه (السكندري، مخطوط سنة 1076 ، صفحة ق/215)، ثم رجع إلى الجزائر في آخر سنة (1043هـ)، وقطن بها (14) سنة إلى أن توفي (الحموي، دت، صفحة 173/3)، (الثعالبي، 2020، صفحة 73)، (زاكور، 2011، صفحة 46)

أما عن مكان إقامته بمدينة الجزائر فقد أشار إليه الناظم في شرح الآجرومية، فقال: «لما كانت أيام الهجرة جعلها الله هجرة إلى الله ورسوله ببلدتنا بجبل سماتة حرسها لله، وذلك في سنة خمس وخمسين وألف» (الأنصاري، 2018).

و«جبل سُماتة» ويقال له: وطن سُوماتة، نسبة إلى قبيلة سوماتة الجزائرية التي استقرت فيه، وهو في ضواحي مدينة الجزائر في سهول متيجة يحده من الشرق الخشنة وبني موسى ومن الغرب العفرون والقليعة، ومن الشمال فحص مدينة الجزائر، وهو ضمن أوطان بني خليل (نفطي، 2016، صفحة 116)، وهم أهل العفرون ووادي جير حاليا (الرحماني، 2020).

شيوخه:

تلقى العلم عن جملة من الشيوخ المبرزين في زمانه، من المغاربة والمشارقة، وبعضهم أكثر ملازمة له من بعض، فمن أشهر شيوخه (الثعالبي، 2020، صفحة 71):

1- أبو العباس أحمد بن محمد المقري، شهاب الدين التلمساني (1041هـ).

2- أبو محمد عبد الله بن علي بن طاهر السجلماسي (1044هـ).

3- أبو عبد الله مَحمد بن أبي بكر بن محمد الدلائي (1046هـ).

4- أحمد بن محمد شهاب الدين الغُنَيمي المصري (1044هـ).

5- علي بن محمد بن عبد الرحمن، نور الدين الأجهوري (1066هـ).

آثاره:

لا يكاد يخلو عالم من علماء الأمة من أثر يتركه في الناس بعد وفاته، وهذا الأثر إما: ذِكرٌ حَسن، أو تأليف نافع، أو تلاميذ يحملون علمه، وقد كان للعلامة أبي الحسن الأنصاري من ذلك أوفر الحظ وأوفاه، ودونك نشر ما طويت لك:

تلاميذه:

أخذ عنه أيضا جماعة ممن تبوؤوا مكانة علمية معتبرة بعده فمن أشهرهم (مخلوف، 2003، صفحة 145/1)، (محفوظ، 1994، صفحة 315/2):

1- أبو مهدي عيسى بن محمد، الثعالبي الجزائري (1080هـ).

2- محمد بن علي القوجيلي (1080هـ).

3- أبو زكريا يحيى بن محمد بن محمد الشاوي الجزائري (1096هـ).

4- أبو حفص عمر بن محمد المنجلاتي البجائي (1104هـ).

5- محمد بن أبي القاسم الرعيني المعروف بابن أبي دينار القيرواني (كان حيا 1110هـ).

مؤلفاته:

ترك رحمه الله جملة من المؤلفات نثرا ونظما، والغالب عليه النظم، وقد ذكر بعضها في رسالته لشيخه المقري (المقري، 1968، صفحة 479/2)، وذكر كثيرا منها تلميذه الثعالبي في ترجمته له (الثعالبي، 2020، صفحة 77)، ومنها:

1- كفاية الطالب النبيل في حل ألفاظ مختصر خليل (منه نسخة ناقصة في بعض خزائن موريتانيا).

2- مسالك الوصول إلى مدارك الأصول (سيأتي الحديث عنه).

3- منظومة في علم التفسير (منها نسخة خطية ضمن مجموع).

4- منظومة في مصطلح الحديث، (منها نسختان خطيتان).

5- جامعة الأسرار في قواعد الإسلام الخمس (منها نسخة في الخزانة الصبيحية بسَلا، نظمها سنة (1040هـ)، وعليها شرح مخطوط ليوسف بن بركات السكندري، فرغ منه في حياة الناظم، محفوظ في مسجد السيدة زينب (3647)).

6- اليواقيت الثمينة في القواعد والنظائر في فقه عالم المدينة (مطبوع).

7- عقد الجواهر في نظم النظائر (لا يعلم مصيره).

8-المنح الإحسانية في الأجوبة التلمسانية (لا يعلم مصيره).

9-الدرة المنيفة في السيرة السنية الشريفة. (منه نسخة في المتحف البريطاني وأخرى في الظاهرية).

10-منظومة في المنطق (تم نشره في بحث محكم).

المبحث الثاني: دراسة المنظومة

دراسة توثيقية:

توثيق عنوانها:

نصَّ الناظم رحمه الله على عنوان نظمه، فقال:

سَـــمَّيْتُهُ مَسَـــالِكَ الْوُصُـــولِ تَهْـــدِي إِلَـــى مَـــدَارِكِ الْأُصُـــولِ

وهذا العنوان هو الثابت في طرر النسخ الخطية، وهو المذكور الكتب المترجمة للناظم كما سبق.

توثيق نسبتها:

هذه الأرجوزة ثابتة النسبة إلى ناظمها بهذا العنوان، والدلالة على ذلك:

- تصريح الناظم باسمه في طالعة نظمه، حيث قال:

يَقُـــولُ رَاجِـــي رَحْمَـــةِ الْمَـــوْلَى الْعَلِـــي أَدْنَـــى عَبِيـــدِ اللهِ الأَنْصَـــارِي عَلِـــي

-تصريح كل مَن ترجم له بنسبتها إليه، ومنهم: تلميذه عيسى الثعالبي في كنز الرواة (ص: 77)، والمُحِبّي في خلاصة الأثر (174/3)، وغيرهم.

ثبوت ذلك في النسختين الخطيتين، وسيأتي أنَّ كلاهما نسخا في حياته بخط بعض تلاميذه.

تاريخ وسبب ومكان نظمها:

أ- تاريخ نظمها:

أما تاريخ تأليفها فقد نصَّ عليه الناظم في آخرها وهو: عام (1049) للهجرة النبوية، فقال:

بِعَـــــامِ تِسْـــــعَةٍ وَأَرْبَعِينَـــــا مِـــنْ بَعْـــدِ عَشْـــرِ مِئَـــةٍ سِـــنِينَا

ب-سبب نظمها:

لا شك أنَّ لكل مؤلِّف سببا دعاه إلى تأليفه أو نظمه، ثم قد يذكره أو يشير إليه، وقد يغفله، أمَّا الناظم رحمه الله فقد صرح بالحامل له على هذا النظم، فقال:

وَإِنَّ مِـــنْ أَحِبَّتِـــي عِصَـــابَهْ مِـــنْ قَاصِـــدِي مَرَاصِـــدِ الْإِصَـــابَهْ

كَثُـــرَ مِـــنْهُمُ التَّـــرَدُّدُ إِلَـــي بِرَغَبَـــاتٍ وَبِإِلْحَـــاحٍ عَلَـــي

فِـي نَظْـمِ مَـا هُـوَ الْأَهَـمُّ فِيـهِ مُخْتَصَـــرًا يَكْفِـــي وَيَسْـــتَوْفِيهِ

فالسبب الرئيس الحامل على النظم هو طلب تلاميذه وإلحاحهم عليه في تأليف نظم جامع في علم أصول الفقه، يكتفون به عن غيره، فما كان منه إلَّا أنْ نزل عند رغبتهم واستجاب لطِلبتهم، فجاء بهذا النظم السديد والعِقد الفريد.

ج- مكان نظمِها:

استقر الناظم رحمه الله في الجزائر أواخر سنة (1043هـ)، وكان فراغه من هذا النظم في سنة (1049هـ)، كما سبق، فيكون قد نظمها بعد خمس سنين من استقراره في ضواحي مدينة الجزائر.

د- تدريس الناظم لها:

اشتغل الأنصاري منذ استقراره في الجزائر بالتدريس، ولم يؤثر عنه غير ذلك، وقد أقرأ في علوم كثيرة، وكان من جملة ما درَّس «مسالك الوصول إلى مدارك الأصول» نظمَه، والذي يدل على ذلك ما أسفر عنه استنطاق النسختين الخطيتين، حيث وقفت على طرر مهمة، وهي:

1- في نسخة القرويين قال الناسخ (ق/4) بعد أنْ ذكر توجيها لكلام الناظم: «وأعرضه المُطرر على الشيخ وقَبِله».

2- في نسخة الحمزاوية، قال الناسخ: (ق/12): «أي: في هذا الفصل، ولم يذكر الشيخ منه شيئا في الدرس».

3- توافق بعض الطرر في النسختين، مثل هذه العبارة: «وقوله فيما يأتي: الحكم خطاب الله إلخ، فالخطاب: إما مطابقة وهو الكتاب والسنة، وإما لازم له وهو القياس، أو متضمن له: الإجماع»، فقد جاءت بلفظها في النسختين عند قوله: (وفي الدليل وهو الأصل وما...).

وهذا يدل على ما يلي:

- أنه قام بإقراء منظومته بعد فراغه منها، أي في عام (1049هـ).
- أنَّ كِلا الناسخينِ من تلاميذ الناظم، وممن حضر شرحه عليها.
- أنَّ الطُّرر على النسختين بعضها قد يكون للناظم في درسه، وبعضها من غيره.

مكتبة المنظومة:

استهل الناظم نظمه ببراعة المطلع، أشار به إلى مقصوده منه، وعرَّض بأسماء كتب مشهورة في أصول الفقه، كـ«البرهان» للجويني، و«تنقيح الفصول» للقرافي، و«جمع الجوامع» لابن السبكي، و«مختصر المنتهى» لابن الحاجب، و«منهاج الوصول» للبيضاوي، و«المستصفى» للغزَّالي، و«المحصول» للرازي، و«الحاصل» للأرموي.

وليس ببعيد أنْ يكون غرضه مِن ذلك التلميح إلى مصادره أو بعضها، وإنْ كان الظاهر مجرد براعة استهلال.

أمَّا مصدره الأساس الذي لا شك فيه، فهو:

1- «مفتاح الوصول إلى تخريج الفروع على الأصول»، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الشريف التلمساني (771هـ)، فقد تقرر -كما سيأتي- أنه عقد مسائله وتتبع أبوابه.

أما في الزيادات على «المفتاح»، فقد ظهر لي أنه ورد فيها على كتابين وصدر عنهما، وهما:

2- «مختصر المنتهى»، لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب المالكي (646هـ)، اختصره من كتابه «منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل».

3- «جمع الجوامع» لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (771هـ).

والظاهر بالتتبع أنه اعتمد «مختصر» ابن الحاجب أصلا، شكلا ومضمونا، فبدأ بالمقدمات التعريفية، ثم شرع في ذكر الحكم والحاكم وما إليه، شأن تريب المختصر الحاجبي، وأمَّا «جمع الجوامع» فقد أخذ منه بعض التعريفات والقيود، مثل: تعريف العلم والحد والجهل والخطاب والرخصة، ونحو ذلك.

4- «تنقيح الفصول» لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (684هـ)، فقد استفاد منه في مواضع أشرت إليها هناك.

وصف النسخة الخطية:

لم أقف بعد البحث في فهارس المخطوطات، ومواقع التكشيف، وسؤال المختصين إلا على نسختين فريدتين، ودونك وصفهما:

1- النسخة (ق):

هذه النسخة تحفظ بها خزانة القرويين بفاس، برقم: (1378/2)، ضمن مجموع، تقع في (32) لوحة، في كل وجه: (11) سطرا، بمقدار بيت لكل سطر، خطها مشرقي.

ناسخها لم يسم نفسه، غير أنه من تلاميذ الناظم رحمهم الله، وهي منسوخة في حياته، قال ناسخها: «كملت ضحوة الجمعة يوم اثنين وعشرين من ذي القَعدة سنة تسعة وأربعين بعد الألف»، وهي السنة التي انتهى فيها المؤلف من نظمها، وهي منقولة عن نسخة المؤلف أيضا، قال: «كملت...من نسخة المؤلف حفظه الله وأطال عمره ونفعنا به والمسلمين آمين».

وهذه النسخة عليها طُرر كثيرة متخللة أبياتها في أولها، ويغلب على الظن أنها بخط الناسخ، وقد جاء في بعضها أنه عرض تقريرا له على المؤلف فأقرَّه عليه، فإمَّا أنْ يكون قرأ عليه المنظومة بما عليها من الطُّرر، أو عرض عليه التقرير فقط.

وقد وقع فيها عدد لا بأس به مِن الخطأ والتصحيف والسقط، فلعله لم يعارض نسخته بأصله، أو قد يكون نقل من مسودة الناظم قبل تبييضها -وهو الأقرب- لاشتمالها على كثير من اللحق والشطب.

1- النسخة (ح):

هذه النسخة محفوظة في الخزانة الحمزاوية بإقليم الرشيدية بالمغرب الأقصى، ضمن مجموع يحتوي على منظومات للأنصاري، هي ثاني منظوماته، من (ق44) إلى (ق89)، أوراقها: 23، مسطرتها: 17 سطرا، بمقدار بيت لكل سطر، خطها مغربي، عليها طرر وحواش، وهي نسخة مقابلة متقنة نادرة الخطأ، أجود من (ق)، ولا يبعد أنْ يكون أصل هذه مبيضة الناظم، وقد سبق أنَّ ناسخها من تلاميذ الناظم، وأنها نسخت في حياته.

المطلب الثاني: دراسة تقييمية

أهمية المنظومة:

إن هذه الأرجوزة ذات أهمية بالغة، ويدل على ذلك:

1- تعلقها بعلم جليل، وهو علم أصول الفقه.

2- كونها نظما لكتاب من أهم الكتب المؤلفة في علم أصول الفقه، والمؤثرة في مساره التاريخي، على طريقة تخريج الفروع على الأصول، وهو «مفتاح الوصول» للتلمساني.

3- وهي أيضا أول نظم لهذا الكتاب.

4- شهرة ناظمها أبي الحسن علي بن عبد الواحد الأنصاري الجزائري، فقد عرف بالتوسع في العلوم، مع جودة فائقة في النظم وسلاسة بالغة في الأسلوب.

5- تعدُّ أول نظم أصولي مالكي في تخريج الفروع على الأصول.

6- جمعت جلَّ مسائل هذا العلم الشريف مع التطبيق الفقهي، فليست بالمختصر المخل، ولا المطول الممل، وهي مع هذا خالصة لأصول الفقه.

موضوعها وما ألف فيه:

موضوعها وأصلها:

موضوع هذا النظم كما هو ظاهر من عنوانه علم أصول الفقه، وبعبارة أدق: علم تخريج الفروع على الأصول، فالناظم -كما سيأتي- عقد فيها كتاب «مفتاح الوصول» للتلمساني، وزاد عليه مباحث في أوله وآخره وفي أثنائه.

أمَّا أصل هذه المنظومة فهو -من غير شك- كتاب «مفتاح الوصول إلى تخريج الفروع على الأصول» للشريف التلمساني (771هـ)، وقد سبق أنَّ مِن مؤلفات الناظم أرجوزتين في أصول الفقه، إحداهما عَقَد بها «مفتاح الوصول»، والأخرى مستقلة، واتفق المترجمون له على أنَّ أحد هذين النظمين اسمه: «مسالك الوصول إلى مدارك الأصول»، ثم اختلفوا أيهما التي عَقَد بها المفتاح؟ على قولين:

الأول: أنَّ «مسالك الوصول» هي التي عقد بها «مفتاح الوصول»، وذهب إلى هذا القول تلميذه أبو مهدي عيسى الثعالبي (1080هـ) في كنز الرواة (ص:77).

الثاني: أنَّ التي عقد بها «مفتاح الوصول» غير «مسالك الوصول»، وذهب إليه: المُحبّي في خلاصة الأثر (174/3) حيث غاير بينهما، وصاحب شجرة النور (446/1)، وصاحب هدية العارفين (757/1)، وبعض مَن ترجم له مِن المعاصرين.

والقول الأول هو الصواب، ويكفي في ذلك المقارنة بين النظم و«مفتاح الوصول»، فهو ظاهر لا يلتبس، فقد تتبع مسائل الكتاب وأبوابه ونظمها، وسيأتي بيان منهجه في ذلك.

وأما أصحاب القول الثاني فالظاهر أنهم لم يطلعوا على النظم كاملا، أو على «مفتاح الوصول»، لأن معرفة ذلك تحصل بنظر سريع في الكتابين، وقد يكون أحدهم اطلع على مقدمة الناظم فرأى أنَّ مباحث المقدمات والأحكام الشرعية ليست في «مفتاح الوصول» فحكم بأنه ليس نظما له، وسيأتي أنَّ الناظم قد كمَّل المسائل التي لم يذكرها التلمساني في «المفتاح».

صحيح أنَّ الناظم لم يصرّح بأنه عقد في نظمه هذا «مفتاح الوصول»، ولكنه لمَّح إلى ذلك وعرَّض، فقال:

لَخَّصْتُ فِيهِ: مَا لَهُ تَصَرُّفُ ... يَدُورُ فِي الْفِقْهِ كَثِيرًا يُعْرَفُ

وَفِي الدَّلِيلِ وَهُوَ: الْأَصْلُ، وَمَا ... يَلْزَمُ عَنْ أَصْلٍ، بِحَصْرٍ أُحْكِمَا

وَمَا تَضَمَّنَ الدَّلِيلُ؛ فَقَرُبْ ... هَذَا الْكِتَابُ بِثَلَاثَةِ كُتُبْ

وَقَبْلَهَا فَصْلَانِ فِي مُقَدِّمَهْ ... وَبَعْدَهَا خَاتِمَةٌ مُتَمِّمَهْ

وَلَسْتُ أُخْلِي الْأَصْلَ مِنْ فَرْعٍ يُرَدّ ... إِلَيْهِ فِي الْغَالِبِ تَمْثِيلًا يُعَدّ

فقد أشار في هذه الأبيات إلى ما تضمنه هذا النظم، وهو ثلاثة كتب، الأول: في الدليل وهو الأصل، والثاني: في اللازم عن الأصل، والثالث: في المتضمن للدليل، وهو عين تقسيم كتاب «المفتاح».

وأشار أيضا إلى زياداته على كتاب المفتاح وهي: مقدمة تضمنت فصلان، ثم خاتمة.

ما ألف فيه:

المقصود من هذا المبحث ذكر مَن تعرض لكتاب «مفتاح الوصول» للتلمساني بالنظم، وهم قليل وكلهم بعد الناظم رحمه الله؛ إذ هو أول من نظمه فيما اطلعت عليه، ودونك بيان ذلك:

1- «مسالك الوصول إلى مدارك الأصول» لأبي الحسن علي الأنصاري (1057هـ)، وهو كتابنا هذا.

2- «ألفية الأصول»، للشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد، المعروف بابن فودي (1245هـ)، جاوز عدد

أبياته (1100) بيت، فرغ منه في الرابع من ربيع الأول سنة (1215هـ)، وهو مطبوع.

3- «نظم مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول» للشيخ عبد الله ابن الإمام الجكني الشنقيطي (1413هـ)، بلغ عدد أبياته (285) بيتا، اقتصر فيه على عقد المسائل الأصولية مجردة عن ذكر التطبيق الفقهي، وهو مطبوع.

أبياتها وترتيبها وزيادات الناظم ومنهجه فيها:

أبياتها:

بلغت أبيات هذه المنظومة بعد المقابلة (770) بيتا، لكن الناظم أشار إلى أقل من منه، وذلك في قوله:

تَـدْعُوا لَهَـا بِحُسْـنِ نَظْمِهَـا الْعَجِيـبْ أَبْيَاتُهَـــا بَرَكَـــةٌ لِمَـــنْ يُجِيـــبْ

فقوله: «بركة لمن يجيب» أشار به إلى عدَّتها بحساب الجُمَّل، ويقابله بالأرقام: (767) بالعدِّ المغاربي، والفرق (3) أبيات، ولعل سبب ذلك -والله أعلم- أحد أمرين:

الأول: سبق أنَّ نسخة (ق) نقلت عن مسودة الناظم في غالب الظن، وأنَّ نسخة (ح) عن مبيضته أو فرعٍ لها، والناظم لمَّا فرغ مِن عقد مسائل المفتاح في الباب الثالث وهو الاستدلال، زاد عليه ثلاثة أبيات وهي برقم (689،690،691)، لكن ناسخ (ق) ألحقها في الهامش فلعله كذلك في مسودة الناظم، فربما مِن جَرَّى ذلك فاته عدُّها أو زيادتها للحساب الإجمالي.

الثاني: أنْ يكون التفاوت في العدِّ وقع مِن الناظم نفسه، فقد جاء في النسختين عند البيت رقم (103) قوله: «هذا البيت كمال المئة بعَدِّ المؤلف»، وعند البيت رقم (205) قال: «هذا تمام مئتي بيت بعَدِّ المؤلف»، ولعل هذا أولى في توجيه الاختلاف، والله أعلم.

ترتيبها:

ترتيب المنظومة ينظر إليه من جانبين؛ جانب المباحث التي عقد بها «المفتاح»، وجانب المباحث التي كمَّل بها ما لم يذكره «المفتاح».

أمَّا ما عقد به أبواب ومسائل «المفتاح» فإنه مشى على ترتيبه إلا في القليل النادر، غير أنه لم يلتزم تسميته للأبواب والفصول، فالتلمساني جرى في تسميته على الاصطلاح المنطقي، فبدأ بالجنس ثم النوع ثم الصنف ثم الباب ثم الفصل وهكذا، والناظم جرى على المعتاد، فقسمه إلى كتب ومقالات وفصول.

وأمَّا التكميل، وهو ما يتعلق بمباحث المقدمات والخاتمة، فقد تضمن:

المقدمة، وفيها فصلان:

الأول: في حد أصول الفقه، والفقه، والدليل، والنظر، والعلم، والاعتقاد، والظن، والشك، والوهم، والحد، والجهل، وفيها: (13) بيتا.

الثاني: في الحكم والحاكم والمحكوم به وعليه، وفيه (49) بيتا.

الخاتمة: أي خاتمة المسائل، وهي في الاجتهاد والتقليد، (21) بيتا للاجتهاد، و(13) بيتا للتقليد.

زيادات الناظم على الأصل:

سبق قريبا أنَّ الناظم رحمه الله له زيادات كمَّل بها بعض المباحث التي لم يتعرض لها صاحب «مفتاح

الوصول»، وهذه الزيادات منها ما هو مندرج تحت سقف «المفتاح»، ومنها ما هو مستقل عنه.

فالثاني يتعلق بالمقدمات وبالخاتمة، حيث بلغت المقدمات (62) بيتا، دون احتساب أبيات الاستفتاح وهي (27) بيتا، والخاتمة -أي خاتمة المسائل- (34) بيتا، دون احتساب خاتمة النظم كله وهي (16) بيتا.

وأمَّا الزيادات التابعة فهي: (7) أبيات وشطر بيت في الكتاب الأول في الأصل، (4) أبيات وشطر بيت في الأمر والنهي، (2) بيتان في المنطوق، (5) أبيات في فصل المحكم، (1) بيت في العموم، (1) بيت في الخاص (2) بيتان في النسخ، (4) أبيات في مبحث الأصل مِن فصل القياس، و(1) بيت في فصل مسالك العلة، و(5) أبيات في مسلك الإجماع والمناسبة، و(3) أبيات في قوادح القياس، و(3) أبيات في الاستدلال، و(12) بيتا في الإجماع، فبلغ مجموعها: (50) بيتا، تضمنت ما يربو على أربعين مسألة.

فمجموع الزيادات الكلي (189) بيتا، من أصل (581) بيتا تمحضت للمفتاح.

وهذا كله دلَّت عليه المقابلة بين النظم وأصلِه الذي هو «مفتاح الوصول».

منهج الناظم فيها ومميزاته:

معلوم أنَّ الشريف التلمساني رحمه الله اقتصر في مفتاحه على ما تَنْبَنِي عليه الأحكام الشَّرعية العمليَّة، ولهذا لم يتعرَّض لجميع أبواب أصول الفقه؛ كالمقدِّمات ومباحث الأحكام، والاجتهاد والتَّقليد.

ولمَّا كان مقصود الناظم رحمه الله كفاية الطلاب بمتن جامع لمسائل أصول الفقه؛ فقد عمد إلى تكميلها، فقدم قبل الشروع في نظم مسائل «المفتاح» مقدمة تناول فيها: تعريف أصول الفقه لقبا وإضافة، والدليل والنظر والعلم وما إليه، والحكم والحاكم وتوابعه، ثمَّ شرع في عقد مسائل «مفتاح الوصول»، وهذه إشارات توقف المطالع على منهج الناظم الذي سار عليه في تعامله مع «المفتاح»، وفي زياداته وما تميز به:

أولا: من حيث المنهج العام:

1- قصد إلى جمع منظومة شاملة لمباحث أصول الفقه، لكن متميزة عن غيرها من نظائرها؛ مِن حيث ربطُ الأصول بفروعها.

2- ركَّز على ماله دوران في الفقه، وطرح ما لا حاجة إليه، أو لا يكون أثره جليا، حيث اقتصر في مباحث المقدمات على المهم معرفته من المصطلحات ونحوها، ولهذا لم يتعرض للمباحث المنطقية وما إليها.

3- اعتمد مختصر ابن الحاجب الأصولي ترتيبا ومضمونا، لكنه قد يختار ما قرره صاحب «جمع الجوامع» أحيانا، وقد نبهت في هامش التحقيق على شيء من ذلك.

4- كان حَسَن النقل من هذين المختصرين، فتراه يكمِّل ما ليس في أحدهما من الآخر، ويختار أوضح أو أسلم عبارة من أحدهما.

ثانيا: من حيث الترتيب:

5- لم يخالف ترتيب المفتاح، بل مشى على ترتيبه وتبويبه، لكن قد يخالفه في تسمية بعض الفصول والأبواب، وربما خالف في ترتيب بعض المسائل، كما فعل في فصل التخصيص حيث قدم التنبيه على أن الشرط والغاية والصفة يأتي بيانها في المفهوم ثم أردف ذلك بالاستثناء ومسائله، وهو عكس ما فعله الأصل.

6- قد يفرد بعض المسائل بالذكر لأهميتها، كما فعل عند تعداد أسباب اتضاح الدلالة من جهة الوضع، ففي الأصل عد ثمانية أسباب مرتبة، والناظم ذكر الستة الأول كترتيب الأصل، ثم أفرد السابع وهو العموم والثامن وهو الإطلاق بفصل لكل واحد، وكذلك فعل في أسباب التأويل، فقد أفرد التخصيص والتقييد عن بقية الأسباب.

7- قد يخالف ترتيب المختصر أحيانا لما هو أنسب، كمسألة «خلو الزمان عن مجتهد» ذكرها في مبحث الاجتهاد، وابن الحاجب ذكرها في مبحث التقليد.

من حيث الزيادة والنقص على المصادر:

8- ربما زاد على ما في «المختصر» و«جمع الجوامع»، كما في شروط المجتهد، ذكر منها [بيت رقم: 722]: معرفة الحد والبرهان، ولم يذكراه، ولعله تَبِع فيه القَرَافِيَّ في «التَّنْقِيح»، ينظر: (ص: 475) منه.

9- كان يتتبَّع القاعدة مِن «المفتاح» وأمثلتها دون التوسع في الخلاف والمناقشة.

10- ربما زاد ونقص في بعض ما يذكره «المفتاح»، كعدِّه معاني صيغة الأمر خمسة عشر، فزاد فيها الناظم ونقص وذكر منها ثلاثة عشر.

11- قد يضيف على مسائل «مفتاح الوصول» ما لم يذكره ويكون ذا بال، مثل مسألة سد الذرائع حيث أدرجها ومثَّل لها في آخر مسائل النهي باعتبارها وسيلة إلى محرم، بيت رقم (217-220)، بل قد يزيد فصلا كاملا؛ كفصل المحكم حيث استدركه ومثل له من «مختصر المنتهى» و«جمع الجوامع».

12- وربما اكتفى بعَقد أهم مسائل الفصل، مثل فصل النص، ذكر فيه التلمساني خمس مسائل، فاقتصر الناظم على ثلاث مسائل وأغفل الباقي، وقد يتخفف في ذكر بعض التفاصيل وإن كانت مهمة، كما في باب النسخ، حيث اكتفى بذكر تعريفه مجملا مع مثاله فقط، بينما الأصل ذكر التعريف مفصلا وبين محترزات قيوده.

13- لم يلتزم ذكر جميع أمثلة الأصل في المسألة الواحدة، والغالب عليه ذكرها، وربما اكتفى بمثال واحد يحصل به الغرض وكان ما ذكر يغني عنه، كما في أمثلة عموم النكرة المنفية؛ اكتفى بمثال الزكاة دون الصوم بيت رقم (314)، وأمثلة عموم لفظ «كل» اكتفى بمثال النبيذ دون النكاح (318)، ومثله أمثلة فحوى الخطاب (387).

14- عادة الناظم أن يذكر جميع الحدود التي يذكرها الأصل، لكن قد يخالف ذلك لأمر، مثل تركه تعريف مفهوم المخالفة (بيت:391) ولعله اكتفى بتعريف مقابله وهو مفهوم الموافقة.

15- قد يعدل عن تعريف «المفتاح» إلى تعريف آخر يرتضيه كما فعل في حد القياس (بيت رقم:515).

من حيث ظهور شخصيته:

16- لم يكن مجرَّد ناقل، بل كان حين ينقل يصحح، مثل صنيعه في تعريف الجهل بأنه: «تصور الشيء» عازفا عن عبارة ابن السبكي: «تصور المعلوم»، مع أنه عنه أخذ.

17- قد ينبّه على مُختار المالكية في المسائل، فيقول مثلا: «عندنا»، كما في الأبيات رقم: (67)، (113)، (574)، (644).

18- كان يعرِّف المصطلحات التي أغفلها التِّلمساني، كتعريف العدالة، والنص، والاستثناء ونحوها.

19- ربما صرَّح بالتصحيح أو الترجيح خلافا للأصل، كما في مسألة اقتضاء النهي الفساد (بيت: 209).

20- أحيانا كان يزيد قيودا توضيحية على عبارة الأصل، كقول المفتاح مثلا: «في الدلالة على متعلق الحكم»، فعبر عنها الناظم بقوله: «في دلالة المنطوق على متعلق الحكم»، فخص دلالة المنطوق دون المفهوم، وفي ظني أنه تبع في هذا «جمع الجوامع» فإنه قسم المنطوق إلى نص وظاهر، ينظر: جمع الجوامع (ص:22).

21- ربما خالف الأصل في ترتيب بعض المسائل قصدا كما في ذكره للحقائق الثلاث، فقد بدأ بالشرعية ثم العرفية ثم اللغوية بناء على ترتيبها في التقديم عند التعارض، خلافا لصنيع الأصل، ينظر البيت رقم (280).

22- ربما سبق الوهم إلى صاحب «المفتاح» في عزو فرع فقهي، فيصحح ذلك من غير تنبيه، ومثاله قوله في البيت رقم (129):

الشَّـــافِعِي كُـــلًّا سَـــوَا؛ وَالـــدَّيْنُ لَا يَصْـــلُحُ مَانِعًـــا فَـــلَا فَـــرْقَ جَـــلَا

فنسب هذا الفرع للشافعي، والتلمساني عزاه لأبي حنيفة، والصحيح أن أبا حنيفة موافق للجمهور في أن الدَّين يمنع وجوب الزكاة خلافا للشافعي.

23- قد يتابع الأصل في حد وهو مرجوح عنده، كما فعل في حد المرسل، فقد تابع التلمساني في تعريفه بأنه ما لم يعين فيه الصحابي، فقال:

..... وَالْمُرْسَـــــــلُ: مَـــــــا ذِكْـــرُ الصَّـــحَابِيِّ بِـــهِ قَـــدْ خُرِمَـــا

والذي قرره في «منظومة مصطلح الحديث» خلاف هذا وهو الصواب، فقال:

إِمَّـــا لِسَـــقْطٍ أَوْ لِطَعْـــنٍ، ثُمَّـــا إِنْ يَـــكُ سَـــقْطٌ أَوَّلًا يُسَـــمَّا

مُعَلَّقًـــا، أَوْ بَعْـــدَ تَـــابِعٍ فَسِـــمْ بِمُرْسَـــلٍ، أَوْ بَعْـــدَ غَيْـــرِهِ عُلِـــمْ

24- ربما صرح بما لم يذكره المفتاح وألمح لما ذكره، مثال ذلك: تنصيصه على ابن خويز منداد في القائلين بمفهوم اللقب بقوله: (وَابْنُ خُوَيْزٍ لِذَا)، ولم يذكره التلمساني، ثم أشار إلى ما ذكره الأصل بقوله: (وَالْبَعْضُ)، ويريد به أبا بكر الدَّقَّاق وبعض الحنابلة، وذلك حرصا منه على بيان مذهب الأصحاب من المالكية كما سبق التنبيه عليه.

خاتمة

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، فهذا آخر محطات هذه الدراسة حول أبي الحسن الأنصاري رحمه الله وكتابه مسالك الوصول إلى مدارك الوصول، الذي جمع فيه أهم مباحث علم أصول الفقه تأصيلا وتطبيقا، ومن الطبيعي أن تفرز هذه الأفكار المنتظمة جملة من النتائج والتوصيات أجملها في الآتي:

1- تميز الأنصاري رحمه الله بمشاركة قوية في الحركة العلمية تدريسا وتأليفا، وغلب عليه النظم العلمي.

2- أثبتت المقابلة صحة القول بأن هذا الكتاب هو نفسه نظم مفتاح الوصول، وخطأ القول المخالف.

3- بلغت المنظومة (770) بيتا، (581) منها لمسائل مفتاح الوصول، ومضمون باقي الأبيات من زوائد الناظم.

4- تعد هذه المنظومة أول نظم أصولي على طريقة بناء الفروع على الأصول، والله أعلم.

5- أثبتت الدراسة جودة هذه المنظومة وشموليتها لأهم المسائل الأصولية، مع حسن سبك وسلاسة لفظ.

6- أسفر بيان منهج الناظم عن قوة علمية وشخصية مستقلة.

7- تم تأليف هذا الكتاب في مدينة الجزائر، وبها أيضا تم نسخ ما وقفت عليه من نسخها، ثم انتقلتا بعد ذلك إلى المغرب الأقصى.

التوصيات:

بعد سوق أهم نتائج الدراسة لا بد من الإشارة إلى أبرز توصياتها، وهي:

1- العناية بتراث العلامة أبي الحسن الأنصاري رحمه الله المخطوط تكشيفا ودراسة ونشرا.

2- إبراز أثره رحمه الله في نشاط الحركة العلمية في الجزائر منذ استقراره بها وحتى وفاته.

3- العناية بهذه المنظومة وتوجيه الطلاب إليها، وتمكينها في الدرس الأصولي.

والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله وسلم على محمد عبده ونبيه وآله وصحبه.

قائمة المراجع

1. ابن زاكور، محمد، (2011)، رحلة ابن زاكور (نشر أزهار البستان فيمن أجازني بالجزائر وتطوان من فضلاء أكابر الأعيان)، الجزائر، المعرفة الدولية.
2. أقبوش، إدريس، (2021)، المدن المندرسة في الغرب الإسلامي –سجلماسة نموذجا-، مجلة المنهل، مجلد07، عدد02،ص547-562
3. الإفراني، محمد، (2004)، صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، المغرب، مركز التراث الثقافي المغربي.
4. الأنصاري، علي، (2018)، منحة القيوم على مقدمة ابن آجروم، بيروت، دار ابن حزم.
5. سعد الله، أبو القاسم (2007)، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزائر، دار البصائر.
6. الثعالبي، عيسى، (2020)، كنز الرواة المجموع من درر المجاز ويواقيت المسموع، الشارقة، جامعة الشارقة.
7. حجي، محمد، (1988)، الزاوية الدلائية، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة.
8. الحموي، محمد، (دت)، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، بيروت، دار صادر.
9. الرحماني، عيسى، (2020)، أصول وأنساب القبائل الجزائرية، أصل ونسب قبيلة سوماتة، الجزائرية للأخبار.
10. السكندري، يوسف، (مخطوط سنة 1076)، شرح منظومة جامعة الأسرار في قواعد الإسلام الخمس، مصر، مسجد السيدة زينب.
11. العياشي، سالم، (2006)، الرحلة العياشية، أبو ظبي، دار السويدي.
12. محفوظ، محمد، (1994)، تراجم المؤلفين التونسيين، بيروت، دار الغرب.
13. مخلوف، محمد، (2003)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لبنان، دار الكتب العلمية.
14. المقري، أحمد، (1997)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، بيروت، دار صادر.
15. نفطي، وافية، (2016)، الوقف في مدينة الجزائر من أواخر ق18 إلى منتصف ق19، كلية العلوم الإنسانية، جامعة باتنة 1، الجزائر.